إبن إياز النحوي

سعد حسن عليوي

كلية التربية الاساسية-جامعة بابل

مقدمة

هناك اكثر من نحوي بقيت آثاره خارج نطاق الدراسة فلم يحظَ بقدر من تسليط الضوء على ما قدمه في مجال التوجيه في الدرس النحوي ومن بين هؤلاء النحاة (ابن اياز النحوي) فحاولت جهد استطاعتي ان اقف عند آراءه وتوجيهاته، وذلك لما للتراث اللغوي من أثر بالغ في الحفاظ على هوية هذه الامة وابراز دورها في مجال العطاء الانساني. وكان دليلي في ذلك كتاب (الاشباه والنظائر) للسيوطي، وغيره من الكتب التي اهتمت بتوجيهات هذا النحوي والله ولي التوفيق.

اسمه

ابن اياز هو الحسين بن بدر بن اياز بن عبد الله ابو محمد العلامة جمال الدين. توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة احدى وثمانين وستمائة (٦٨١هـ)[١] .

مؤلفاته

مؤلفات ابن اياز[٢] هي: ١- قواعد المطارحة ٢- الاسعاف في الخلاف ٣- شرح فصول ابن معطٍ ٤- المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو.

آراؤه في درسي النحو والصرف

الإتباع: الاتباع في العربية انواع منه ((اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ:(الحمدِ للهِ)[٣] بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام))[٤] قال ابن اياز: ((اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى ضار ذلك كأنه اصل يقاس عليه، واذا كانت قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع، وذلك ماحكاه الفراء من (الحمد لله) بكسر الدال اتباعاً لكسره اللام، وقلبوا ايضاً، الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك، فقالوا: أنا أُخَوك يريدون أنا أخَيّك، حكاه سيبويه، كأن الاتباع في نحو: مُدَّ وشُدَّ أجوز واحسن؛ إذ ليس فيهما نقل خفيف ألى ثقيل. وأما الساكن الحاجز فلا يُعتّد به لضعفه انتهى))[٥]. وحقيقة الامر ان قراءة (الحمد) بكسر الدال مسالة صوتية.

قال الفراء: ((وأما من خفف الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على السن العرب حتى صارت كالاسم الواحد؛ فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، او كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبل؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من اسمائهم))[٦] ويرى ابن جني ان القراءة بكسر الدال من (الحمد) شاذة في القياس والاستعمال[٧] والملاحظ ان مايراه ابن جني شاذاً يراه ابن اياز اصلاً يقاس عليه.

الاختصار

الاختصار مقصد العرب ويبنى عليه اكثر كلامهم، لذلك وضعوا باب الضمائر، لانه من الظواهر[٨] والى ذلك اشار ابن اياز في كتابه (شرح الفصول) بالقول: ((انما ضمنوا بعض الاسماء، معاني الحروف طلباً للاختصار، الاترى انك لو لم تأت بـ (مَنْ) واردت الشرط على الاناسي لم تقدر (ان) نفي المعنى الذي تفي به (مَنْ)، لانك اذا قلت: من يقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإنْ لاحتجت ان تذكر الاسماء ان يقم

زيد وعمرو وبكر، وتزيد على ذلك، ولاتستغرق الجنس، وكذلك في الاستفهام انتهى))[٩] وحقيقة الامر ان الاختصار غرض عظيم في العربية والاختصار لم يقتصر على الاسماء، وانما يحصل في الحروف، والافعال، واسماء الافعال، وحركات البناء والاعراب جاء في (كشف المشكل) فيما يخص اسماء الافعال: ((واما لم جيء بها فلغرض عظيم وهو الاختصار الا انك تقول للواحد صه يازيد، وللاثنين، صه يازيدان، والجمع: صه يازيدون، وللمؤنث: صه ياهند، ولجماعتها: صه ياهندات، فيكون اخصر من قولك: اسكت، اسكتا، اسكتوا، اسكتي، فانظر كلمة من حرفين بصيغة واحدة قد نابت لك عن كلام طويل أفعال ومصادر وضمائر وصيغ مختلفات)) [١٠] وعليه فإن ما اشار اليه ابن اياز من ان (من) الشرطية تستغرق كُل افراد الجنس ولايمكن ان تقوم (إن) مقامها كان قد سبقه اليه النحاة.

اجتماع المثلين وحذف احدهما

اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما، فالمحذوف الاول ام الثاني؟ هذا ما اختلف فيه النحاة، وفي هذا الجانب هناك وقفة لابن اياز فيما يخص تخفيف ياء (لاسيما) فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين ام الثانية وهي اللام؟ كما هو عليه قول الشاعر:

فه بالعقود وبالايمان لاسيّما . عقد وفاءٌ به من اعظم القرب[١١]

قال ابن اياز في (شرح الفصول): ((واعلم انه قد جاء تخفيف سي من لاسيما) الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها، هل هو عينها او لامها؟ الذي يقتضيه القياس بان يكون المحذوف اللام، لان الحذف اعلال، والاعلال في اللام شائع كثير، بخلافه في العين، وبعضهم يزعم: انهم حذفوا الياء الاولى لامرين: احدهما سكونها، والثانية متحركة، والمتحرك اقوى من الساكن، فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها، والثاني: انها زائدة، والثانية منقلبة عن واو اصلية، والزائد اولى من الاصل بالحذف، ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها، لإرادة المحذوف. انتهى))[١٢] فالملاحظ في هذه المسألة ان ابن اياز يؤكد على مقتضى القياس وشيوعه. والامر خلاف ماذهب اليه ابن اياز بان لم ينصوا على المحذوف منها جاء في الهمع: ((وقد سمع تخفيف الياء من لاسيما)، حكاه الاخفش وابن الاعرابي وآخرون ومنه البيت السابق، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين –لان (سي) اصلها (سِوّي)– واذا خففت، فقال ابن جني: المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بالقاء حركة اللام عليها. وقال ابو حيان: الاولى عندي ان يكون المحذوف العين، وان كان اقل من حذف اللام وقوفاً مع الظاهر، لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واواً لزوال الموجب لقلبها فكان يقال: لاسوما))[١٣] وعليه، فتوجيه ابي حيان الاولى في ذلك.

اصلاح اللفظ

اصلاح اللفظ وقف عنده ابن جنى في كتابه الخصائص، وعقد له باباً خاصاً قال: ((اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة، وعليها ادلة، واليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها واصلاحها))[١٤] وفي باب اصلاح اللفظ مسائل عدة من بينها، زيادة اللام في (لا ابالك) لئلا تدخل (لا) النافية للجنس على معرفة، ومنها تأكيد الضمير المرفوع المستتر اذا عطف عليه كقوله تعالى: ((اسكن انت وزوجك الجنة)[١٥] وكذلك ماحكاه ابن اياز من تأكيد الضمير المجرور نحو (مررت بك انت وزيد) حكاه في (شرح الفصول) [١٦] وماحكاه ابن اياز جائز جاء في الارتشاف: ((ويجوز توكيد الضمير المتصل مطلقاً بالضمير المرفوع المنفصل مطابقاً له في التكلم والخطاب، والغيبة والافراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث تقول... ومررت بك انت))[١٧]. فاصلاح اللفظ الغاية منه رفع الالتباس.

الاعراب

اختلف في الاعراب بين كونه لفظياً او معنوياً فانقسم النحاة على فريقين فمنهم من قال بأنه لفظي[١٨] ومنهم من قال بانه معنوي قال ابن فلاح: ((فذهب قوم الى ان الاعراب معنى -وهو عبارة عن الاختلاف. واحتجوا بوجهين: احدهما-اضافة الحركات الى الاعراب، والشيء لايضاف الى نفسه والثاني: ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون اعراباً، وهذه الاضافة عندهم بمنزلة قولهم: مطية حرب-أي صالحة للحرب- وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في اخر الكلمة))[١٩] فضلاً عن ذلك ان السيوطي ذكر ادلة اخرى نقلاً عن ابن اياز على ان الاعراب معنى. جاء في الاشباه والنظائر: ((وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية. قال ويدل عليه وجوه: منها: انه يقال حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الاعراب لاقتضت الاضافة، اذ الشيء لايضاف الى نفسه. ومنها: ان الحركة والحرف يكونان في المبني، فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه- وفيها: انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم في الاعراب. ومنها: ان السكون قد يكون اعراباً- ومنها: تفسيرهم بالتغيير والاختلاف، وكل واحد منهما معنىً))[٢٠] وعليه فإنّ إبن إياز بادلته هذه يؤكد بان الاعراب معنوي وهو ظاهر قول سيبويه والاعلم وابي حيان[٢١] وهو الاولى بالقبول لانه في القول (اكل موسى الكمثرى) ليس هناك حركة نميز من خلالها الفاعل من المفعول فالمعنى هو الفاصل في ذلك.

التضمين

كثيراً مايضمن الاسم معنى الحرف بشرط ان يؤدي الاسم مايؤديه الحرف من المعنى. قال إبن إياز ((معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤدي مايؤديه الحرف من المعنى، ويصاغ عليه صياغة لايظهر ذلك الحرف معه))[٢٢] وهذه القاعدة التي ذكرها ابن اياز لم يذكر لها شاهداً للتوضيح عن كيفية الصياغة في حين ان ابن يعيش ضرب لنا امثلة على ذلك قال: ((بل الظرف ماكان منتصباً على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول (قمت اليوم) و (قمت في اليوم) فـ (في) مرادة وان لم تذكرها. والذي يدل على ذلك أنّك اذا قلت: (أكن عن اليوم)ن قيل: (قمت فيه). وكذلك سائر الظروف، وليس الظرف متضمناً معنى (في) فيجب بناؤه لذلك، كما وجب بناء نحو (من) و (كم) في الاستفهام. وانما (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به، الا ترى انه يجوز ظهور (في) معه. ولايجوز ظهور الهمزة مع (من) و (كم) في الاستفهام، فلايقال (أمَنْ) ولا (أكم) وذلك من قبل ان (من) و (كم) لما تضمنا معنى الهمزة، صارا كالمشتملين عليها، فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار. وليس كذلك الظرف، فأن الظرفية مفهومة من تقدير (في)، ولذلك يصح ظهورها، فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف، وغير المتضمن له بما ذكرته))[٢٣] فالملاحظ ان تضمين الاسم لمعنى الحرف الغاية منه التخفيف والاختصار.

المعوض والمعوّض منه

المعوض والمعوّض منه لايجتمعان. وقد ذكر السيوطي لهذه القاعدة اثنين واربعين فرعاً مشيراً في ذلك الى آراء النحاة في هذا الجانب[٢٤] حيث اشار في الفرع الثامن والثلاثين الى رأي إبن إياز بالقول: ((قال ابن إياز لايجوز إظهار أنْ الناصبة بعد حتى لأن حتى جعلت عوضاً منها فلايجوز إظهارها لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوّض منه)) [٢٥] وهذا ما ذهب اليه البصريون، بينما يرى الكوفيون أن النصب بـ (حتى). قال ابن يعيش: ((وانما ساغ حذف (أنْ) والنصب بهما لأن حتى واللام صارتا عوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها وقال الكوفيون[٢٦]: النصب في قولك (جئت لأكرمك) و (سرت حتى أدخل المدينة) انما هو باللام وحتى)) [٢٧] وفي هذه المسألة نجد ابن إياز يرجح قول البصريين حيث يقول: ((وذهب الكسائي:

إلى أن (حتى) حرف تنصب المضارع دائماً، واذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير الى، وقول البصريين: إنها حرف يجر الاسم دائماً،واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير (أنْ) أرجح لأنه اذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الاسماء أو من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء أولى، وذلك أن عوامل الاسماء هي الاصول، وعوامل الافعال فروع، وايضاً: فعوامل الاسماء هي الاكثر، ومن اصولهم: الحمل على الاكثر)) [٢٨] وهذا التوجيه الذي اظهره ابن إياز يظهر منهجه النحوي انه على منهج المدرسة البصرية.

حمل الشيء على نقيضه

حمل الشيء على نقيضه باب واسع من ابواب اللغة قال ابن جنّي ((ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمرُ الله أعجبني رضاها[٢٩]

أراد: عنّي: ووجهه: أنا اذا رضيت عنه أحببته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) وكان ابو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عليَّ رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال: قالوا: كذا كما قالوا كذا، واحدهما ضد الآخر)) [٣٠] وفي هذا الجانب اشار السيوطي الى قول إبن إياز قال: ((وقال ابن إياز في (شرح الفصول): ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض، لأن كل واحد منها ينافي الآخر، ولأن الذهن ينتبه لهما معاً بذكر احدهما قال: وقد ذهب ابو سعيد السيرافي: الى ان لام الامر انما جزمت، لان الامر للمخاطب موقوف الاخر، نحو اذهب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني؛ لأنه مثله في المعنى، وحملت عليها (لا) في النهي من حيث كانت ضداً لها)) [٣١] وهذا الباب صراحة من الابواب التي طرقها النحاة لضم ابواب النحو الى بعضها لكي تكون اكثر اتساقاً وايسر فهماً.

زيادة الحروف

زيادة الحروف يشترك فيها كل من الاسم والفعل، أما الحروف فلاتحصل فيها زيادة، لان الزيادة ضرب من التصرف، ولايكون ذلك في الحروف[٣٢] قال الرضيّ: ((قيل، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية: تأكيد المعنى، كما تقدم في (مَنْ) الاستغراقية، والباء في خبر ما، وليس... وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، او كون الكلمة أو الكلام، بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية)) [٣٣] وهناك من حروف الزيادة ماتلزم زيادته كـ (الفاء) قال ابن إياز: ((من الزوائد مايلزم، وذلك نحو الفاء في: خرجت فإذا زيد، ذهب ابو عثمان: الى انها زائدة مع لزومها، واختاره ابن جني في (سر الصناعة). وكذلك قولهم: افعله أثراً ما أي اول شيء فـ (ما) زائدة لايجوز حذفها، وكذلك الالف واللام في الذي والتي و (ما) في (مهما)، و (أن) في خبر (عسى) قال بعضهم: انها زائدة وهي لازمة.. وحينئذ لاتتقدر بمصدر.

ويزول اشكال: كيف يقع الخبر مصدراً عن الجثة في قولك: عسى زيدٌ أن يقوم حتى احتاج ابو علي الى تأويله في (القصريات) بحذف المضاف أي عسى زيد ذا القيام. انتهى)) [٣٤] وقد علل ابن جني زيادة الفاء اللازمة بالقول: ((فالجواب: أن الفاء وإن كانت هاهنا زائدة، فإن زيادتها لازمة، لايجوز حذفها وذلك أن من الزوائد مايلزم البتة، وذلك قولهم: (افعله اثراً ما) أي اول شيء فما زيادة لايجوز حذفها، لان معناه: افعله اثراً

مختاراً له-معنياً به- من قولهم أثرت أن افعل كذا وكذا))[٣٥] وعليه فزيادة الحرف اما للتوكيد او لتحسين الكلام، ولايأتي لغواً. وفي هذه الوقفة كان إبن إياز ناقلاً لآراء غيره من النحاة.

الضمير يَردُّ الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها فالملاحظ ان الباء هي اصل حروف القسم، والواو تكون بدلاً عنها. ولهذا ان الواو لاتجر الا الاسم الظاهر فاذا دخلت الواو على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء. فيقال (بك لأفعلنّ) لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها[٣٦] وهذا الامر واضح في لفظتي لم (بك) و (لدُ) محذوفتي النون فاذا اتصلتا بالضمير عادت نونهما فيقال لم يكنه[٣٧] وقد استحسن ابن إياز تعليل ابن الدهان في بناء الفعل الماضي على السكون فابن الدهان يرى ان اصل الفعل الماضي البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها قال ابن إياز: ((وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات، لانه يطرد في استخرجت وأشباهه، ومنها: قال أبن إياز: زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك: لولا احسانك لما شكرتك))[٣٨] وعليه فابن إياز مع القاعدة المتفق عليها من ان الضمير يرد الاشياء الى اصولها.

طرد الباب

ظاهرة طرد الباب من الظواهر التي اعتمدها النحاة لجمع قواعد النحو العربي، والملاحظ ان النحاة عللوا بناء المضمرات لشبهها بالحروف وضعاً اما مابني من المضمرات وكان له اكثر من حرف فانه يبنى طرداً للباب وفي هذا اشار السيوطي الى عبارة ابن إياز بالقول: ((وعبارة ابن إياز: لأن وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد، الا تراه على حرف واحد في ضربت، ضربك، ثم حمل على ذلك في البناء ماهو اكثر نحو نحن، واياك لان الجميع من باب واحد))[٣٩] وقال ابن إياز: ((المضاف لايكون الا اسماً، لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف، والفعل لايتصرف. فأن قيل: هلا اضيف الفعل للتخصيص، إذ قد يصح ذلك فيه، الا ترى ان سوف والسين، يخصصانه بالحال. فالجواب: أنه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف، امتنع الاخر طرداً للباب، وهذا من قواعدهم))[٤٠] وفي موقع آخر اشار ابن إياز بالقول ((وأما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الاشارة، إذ الاشارة معنىً. والموضوع لافادة المعاني الحروف، فلما افادت هذه الاسماء الاشارة عُلِم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف، فلما تضمنت معناه بنيت))[٤١] وبهذا تجد النحاة يرقبون الشبه الوضعي والشبه المعنوي بين الالفاظ فيحملون لفظه على اخرى لكي تطرد القاعدة، وينظم الدرس النحوي ونجد كذلك ان ابن إياز قد طرق العديد من ابواب النحو معللاً وشارحاً.

لولا

هناك خلاف نحوي بين البصريين والكوفيين في رافع الاسم الذي يأتي بعد (لولا) [٤٢] وفي هذه المسألة نجد ابن اياز يذهب مذهب البصريين حيث قال: ((ليس في كلامهم حرف يرفع ولاينصب، ولهذا بطل قول من قال: إنّ (لولا) هي الرافعة للاسم)) [٤٣] وبهذا يتأكد لنا ان مذهب ابن اياز النحوي كان بصرياً لان الذين ذهبوا الى ان الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بـ (لولا) نفسها لنيابتها عن الفعل هم الكوفيون[٤٤].

العامل اللفظي

ذكر ابن اياز مع بقية النحاة جوانب تتعلق بالعامل النحوي الذي يؤكد عليه البصريون دائماً قال: ((العامل اللفظي وان ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم: زيداً ضربت على زيدٌ ضربت. وقولهم: إن زيداً أضرب لايجوز الا في الضرورة)) [٤٥] فـ (زيدٌ) بالرفع عامله معنوي وهو الابتداء. أما (زيداً) بالنصب فعامله الفعل المحذوف المقدّر أي: ضربت (زيداً ضربت) فهو عامل لفظي.

العامل بين الاصالة والفرعية

وقف ابن اياز كغيره من النحاة على العوامل الاصول والفروع. وان العامل اذا كان فرعاً يشترط في عمله شروط فقال: ((لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن (إنَّ) ومشبهه بها وجب ان تنحط عنها، فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتنكير معمولها، وعدم فصلها))[٤٦] وحقيقة الامر ان (لا) النافية للجنس لم تكن فرعاً عن اصل، وانما فرع عن فرع لانها حملت على (إنَّ) و (إنَّ) نفسها حملت في العمل على الفعل[٤٧] وقال ابن اياز ايضاً (لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الاعراب لم تكثر عوامله كثرة الاسماء، اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع))[٤٨] وقال ايضاً (((أنْ) الناصبة للمضارع فرع أنَّ المشددة، لان كلاً منهما حرف مصدري، ولما كانت فرعاً عليها نصبت فقط، وانّ الثقيلة لاصالتها نصبت ورفعت))[٤٩] واظن ان تخفيف أنْ جعلها تعمل عملاص واحداً دون المشددة التي عملت عملين احدهما في المبتدأ والثاني في الخبر[٥٠]. وقال ابن إياز ايضاً: (أن) اصل نواصب المضارع، ولن-وإذن-وكي فروع عنها، ومحمولة عليها، لكونها تخلّص الفعل للاستقبال مثلها، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة، واخواتها لاتعمل الا في حال الظهور دون التقدير))[٥١] وأرى أن ابن اياز في هذه المسالة وغيرها فيما يخص العوامل الاصول والفروع لم يأتِ بجديد وأنما كان يتوجه وجهة غيره من النحاة[٥٢].

أحرف النداء

ذكر ابن اياز المراتب التي وضعها النحاة للمنادى قال: ((جعل ابن معطٍ للمنادى مرتبتين: البعد والقرب فـ (يا) و (أيا) وهيا للأول، وأيْ والهمزة للثاني، وابن برهان جعل ثلاث مراتب: بعدي وقربي ووسطي بينهما فللأولى (أيا) و (هيا)، وللثانية : الهمزة، وللثالثة: أي، وجعل (يا) مستعملة في الجميع انتهى))[٥٣] وحقيقة الامر ان استعمال هذه الادوات في النداء قائم على قرب المنادى او بعده فـ (الياء) وهي ام الباب تستعمل للقريب والبعيد والندبة واما الهمزة فهي لما قرب منك كل القرب نحو (أزيد اقبل) فاذا بعد قلت (أي زيد) فاذا بعد اكثر من ذلك قلت (يا زيد) فان بعد عن هذا قلت (أيا زيد)[٥٤] وقد تبدل الهمزة (ياء). وعليه فأبن اياز لم تكن له رؤية في استعمال احرف النداء وانما نقل ماقاله ابن معطٍ في هذا الجانب.

لايجتمع أداتان لمعنى

ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقصاً فلايجمع بين السين او سوف، واداة من ادوات النصب لان كليهما اداتا استقبال ولا بين (أل) وحروف النداء[٥٥] قال ابن اياز ((انما لم تعمل (لا) في المعرف بلام الجنس، وان كان في المعنى نكرة، لان لام الجنس تقبل الاستغراق، وكذلك (لا) فلو اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى، وذلك ممنوع عندهم))[٥٦] ان التوجيه الذي جاء به ابن اياز فيما يخص دخول (لا) النافية للجنس على المقترن بـ (ال) من ان كليهما لاستغراق الجنس فلايجمع بينهما لم يذكره غيره من النحاة فاعتقد انه ازال غموضاً في هذا الجانب وعليه انها اذا دخلت على المعرف بـ (ال) وجب تكرارها كقوله تعالى (لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار)[٥٧] (يس/٤٠).

تقسيم الكلمة

تناول النحاة الكلمة من حيث تقسيمهما واستدلوا على ذلك بثلاثة[58] ادلة وهي: الأثر والاستقراء التام- والدليل العقلي ومايهمنا في هذا الجانب الدليل العقلي وهو أنَّ المنطوق به، اما ان يدل على معنى يصحّ الاخبار عنه وبه، وهو الاسم. واما ان يصح الاخبار به، لا عنه، وهو الفعل، وإما ان لايصح الاخبار عنه ولابه، وهو الحرف وهذه القسمة لابن معط التي لم يرها ابن اياز حاصرة حيث قال: ((في هذا الاستدلال خلل، وذلك ان قسمته غير حاصرة، إذ يحتمل وجهاً رابعاً، وهو ان يخبر عنه لا به. وسواء كان هذا القسم واقعاً او غير واقع. بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالاً؛ اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لاتصير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة)) [59].

وابن اياز يلتقي مع ابن فلاح في هذا الجانب قال ابن فلاح: ((وأعلم: ان القسمة تقتضي قسماً رابعاً – وذلك ان الاسم يخبر به–وعنه، ونقيضه الحرف، لايخبر به ولاعنه، والفعل يخبر به، لاعنه، ونقيضه يخبر عنه، لابه))[60].

والملاحظ ان كلا النحويين ابن اياز وابن فلاح لم يذكرا لنا نقيض الفعل الذي يخبر عنه لابه. وبهذا اجد ان ابن اياز لايطمئن على حد نحوي او تقسيم لركن من اركان الجملة مالم يجد فيه العموم والاحاطة بدليل انه اطمأن الى القول: ((إن العبارات بحسب المعبِّر، والمعبر عنه من المعاني ثلاثة. ذات، وحدث عن ذات، وواسطة بين الذات والحدث، يدل على اثباته لها او نفيه عنها. فالذات: الاسم والحدث: الفعل، والواسطة الحرف))[61] قال ابن اياز: ((وهذا الوجه اقوى، لانه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات))[62] اصل من خلال ذلك الى ان ابن اياز لديه ثقافة في المنطق انعكست على ترجيحاته في الدرس النحوي.

الأصل في الأسماء الصرف

ذكر ابن اياز علتين لصرف الاسماء، قال: ((اصل الاسماء الصرف لعلتين: إحداهما: أن اصلها الاعراب فينبغي ان تستوي انواعه. والثانية: أن امتناع الصرف لايحصل الا بسبب زائد، والصرف يحصل بغير سبب زائد، وماحصل لغير سبب زائد اصل لما حصل بسبب زائد))[63] ومايدعم قولنا السابق ان لدى ابن اياز ثقافة في المنطق والفقه كذلك ضربه للامثلة والشواهد في ايضاح العلل النحوية لاسيما في تعليله لعدم تمكن العلة الواحدة من منع الاسم من الصرف. حيث قال ((احدها: أن الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة مايجز به عن الاصل. وشبهوا ذلك ببراءة الذمة، فإنها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين، وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها–الثاني: ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثراً كأن اكثر الاسماء غير منصرف، وحينئذ تكثر مخالفة الاصل. الثالث: ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب، فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قويّ)) [64] فابن إياز من خلال ذلك نراه يؤكد على القياس. واوجه الكثرة والقلة وبهذا يلتقي مع البصريين من حيث المنهج، فضلاً عن ذلك انه طرق باب التأصيل في الدرس النحوي رغم تأخره، ورغم كونه مسبوقاً الى ذلك[65].

ماينوب عن الفاعل

حروف الجر يجوز بناء الفعل لها. ويستثنى من ذلك لام التعليل فلايقال: اكرم لزيد، وكذلك الباء ومن. اذا أفادتا ذلك، وربَّ لأن لها صدر الكلام، ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وهذه الحروف ذكرها ابن الخبّاز (شرح الجزولية) [66] وزاد على ذلك ابن اياز ((الباء الحالية، نحو خرج زيد بثيابه، فإنها لاتقوم مقام

الفاعل. وكذلك خلا وعدا، وحاشا اذا جررن، والمميز اذا كان معه نحو: (طبت من نفس). لايقوم شيء من ذلك مقام الفاعل)) [٦٧] ابن اياز لم يعلل لنا المستثنيات التي اخرجها من جواز اسناد الفعل اليها. وفي حقيقة الامر ان كل ماكان ان ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل ((كالمجرور بلام التعليل نحو: جئتك للسمن فلايقال: جي للسمن، إذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثاً، فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل، وانما لم يقم المفعول معه مقامه، اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب... وكذا التميز والمستثنى ليس من ضروريانه)) [٦٨] فالملاحظ ان كل فضلة ليست من ضروريات الفعل لايعول عليها في انابتها عن الفاعل. اما الحال وان كانت من ضروريات الفعل احياناً. لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها عن النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه.

الاستثناء

(إلا) هي الاصل في ادوات الاستثناء قال ابن يعيش: ((وانما كانت (الا) هي الاصل، لانها حرف، وانما ينقل الكلام من حد الى حد بالحروف، كما نقلت (ما) في قولك: (ماقام زيدٌ) من الايجاب الى النفي، وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك: (اقام زيد؟) وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة. فعلى هذا تكون (إلا) هي الاصل؛ لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص، وتكتفي من ذكر المستثنى منه اذا قلت: (ماقام الا زيد) وماعداها مما يستثنى به، فموضوع موضعها، ومحمول عليها لمشابهة بينهما...)) [٦٩] ارجع ابن اياز اصالة (الا) في الاستثناء الى وجهين قال: ((إلا اصل الادوات في هذا الباب لوجهين: احدهما: أنها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء، والثاني: انها تقع في ابواب الاستثناء فقط، وغيرها في امكنة مخصوصةٌ بها. وتستعمل في ابواب اخر)) [٧٠] الذي قاله ابن اياز من ان (الا) تقع في ابواب الاستثناء فقط خلاف ماذهب اليه النحاة. قال سيبويه: ((هذا باب مايكون فيه الا ومابعده وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك: لو كان معنا رجل الاّ زيد لغلبنا-والدليل على انه وصف انك لو قلت: لو كان معنا الا زيد لهلكنا- وانت تريد الاستثناء لكنت قد احلت)) [٧١].

وهذا دليل واضح على ان (الا) اشربت معنى الوصف [٧٢] كما في قوله تعالى: (لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا) (الانبياء:٢١،٢٢) من جانب آخر يرى ابن اياز ان (الا) والواو التي بمعنى مع نظيرتان قال: ((الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان لان كل واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، الا ترى أنّك لو اسقطت -الا- لكان الفعل غير مقتضي للاسم)) [٧٣] فابن اياز يرى كما يرى البصريون وعلى رأسهم سيبويه [٧٤] ان عامل المستثنى الفعل او معنى الفعل بواسطة (إلا) وفي تقديري ان (إلا) لم تكن واسطة وانما هي محور عملية الاستثناء اذ لايحصل الاستثناء مطلقاً بدونها. واضاف ابن اياز قائلاً: ((لايعمل مابعد الا فيما قبلها، فلايجوز: ماقومه زيداً الا ضاربون، لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز، فكذا معموله، لان من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعاً وفرعاً عليه، فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور. وقيل: إنما امتنع ذلك في إلا حملاً لها على واو مع ولايتقدم مابعد الواو عليها فكذلك الا)) [٧٥] فنلاحظ ان ابن اياز يؤكد على الاصول التي وضعها سابقوه من النحاة من ان العوامل منها ماهو اصل ومنها ماهو فرع، وبما ان (إلا) تعد عاملاً فرعياً لذا عدت عاملاً ضعيفاً فلايجوز تقديم معمولها، او معمول معمولها عليها [٧٦].

الفرق بين الالغاء والتعليق

التعليق هو ان يمنع الناسخ من العمل لفظاً، لامحلاً، قال ابن يعيش: ((اعلم ان التعليق ضرب من الالغاء، والفرق بينهما ان الالغاء-ابطال عمل العامل لفظاً وتقديراً، والتعليق ابطال عمله لفظاً لاتقديراً فكل تعليق الغاء، وليس كل الغاء تعليقاً)) [٧٧] وفي هذا الجانب قال ابن اياز: ((معنى التعليق في باب (ظن): ان يتصدر على الاسمين حرف يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين ومن العمل في موضعهما. وهذا حكم بين حكم الالغاء، وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل -فسّمي ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلقة- وهي التي ليست ممسكة ولامطلقة)) [٧٨] فهو هنا يوضح ان التعليق واقع بين الاعمال وبين الالغاء لانه احتفظ بالعمل محلاً وفقده لفظاً.، وواضح ان ابن اياز يوضح الفرق في التعليق والالغاء بين بابي ظن وعلم قائلاً: ((لايجوز في باب (أعلم) الالغاء ولا التعليق كما صرح به الورّاق (في علله) لانك لو قلت: أعلمت لزيد وعمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر. وكان غير مفيد. لأن قولك عمرو قائم لايستقيم جعله خبراً عن زيد. وكذا الحكم في الالغاء. ولايجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث. ولا على الثالث دون الثاني، وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف)) [٧٩] لان (أعلم) بادخال الهمزة عليه صار بمنزلة المتعدي في الحقيقة. قال ابن الوراق: ((ألا ترى أنك اذا قلت: أعلمت زيداً عمراً خير الناس)) فقد اوصلت الى زيد علماً. كما أنك اذا قلت: اعطيت زيداً درهماً، فقد اوصلت الى زيد درهماً فلهذا خالفت باب (ظن واخواته) فاعلمه)) [٨٠] وهذا كله مداره تركيب اركان الجملة والحفاظ على هذه الاركان لكي يبقى الكلام مفيداً فالفعل الذي يتعدى الى ثلاثة مفاعيل لايجوز الاقتصار على احدهما لان الكلام لاينعقد قال سيبويه: ((هذا باب الفاعل. الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين. ولايجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لان المفعول هنا كالفاعل في الباب الاول الذي قبله في المعنى)) [٨١].

ما افترق فيه المصدر و (أنْ وأنّ) وصلتهما

اوصل النحاة الفرق بين الصياغتين أي بين المصدر وبين (أنْ وأنّ وصلتهما) الى اثني عشر فرقاً يهمنا منها الفرق الذي اشار اليه ابن اياز قال: ((يجوز حذف الجر مع أنْ وأنّ كثيراً، ولايجوز مع المصدر، لاتقول: رغبت لقاءك، تريد: في لقائك، اذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما، ولاطول هنا)) [٨٢] الملاحظ ان حذف حرف الجر مع (أنْ وأنّ وصلتهما) مع وجود الفعل (رغب) ليس على اطلاقه حيث اشترط ابن مالك أمن اللبس لان المفسرين اختلفوا في المراد من قوله تعالى: (وترغبون ان تنكحوهن) (النساء/١٢٧) فهل المقدر الحرف (في) أم (عن) [٨٣]؟

الفرق بين السين وسوف

اكد البصريون على ان الفرق بينهما ان (سوف) مدة الاستقبال معها اوسع من السين. اما ابن اياز فارجع الفرق بينهما الى وجهين قال: (الفرق بين السين وسوف من وجهين: الاول: التراخي في سوف اشد من السين بدليل استقراء كلامهم -قال تعالى: (وسوف تسألون) الزخرف/٤٤). وطال الامد والزمان وقال تعالى: (سيقول السفهاء من الناس ماولاّهم) (البقرة/١٤٢) فتعجل القول. والثاني: انه يجوز دخول اللام على (سوف) ولاتكاد تدخل على السين)) [٨٤] كما في قوله تعالى: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) (الضحى/٥) قال الرماني: (وهذه اللام انما تدخل على الاسم والفعل المضارع فلولا ان سوف صارت كاحد حروف الفعل لما جاز ان تدخل عليها اللام)) [٨٥] والتساؤل هنا اذا كانت (سوف) تختلف عن السين في الفاصلة الزمنية الدالة على البعد فلم اقترن الفعل بهما في الآيتين الكريمتين؟ قال تعالى: (ان الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم ناراً)

(النساء/٥٦) وقوله تعالى: (سأصليه سقر) ٠المدثر/٢٦) علماً ان الاصلاء في النار يتم في اليوم الموعود هذا من جانب، الجانب الاخر اذا كانت (سوف) حرفاً فلم جاز دخول اللام عليها وهم يقولون: أن الحرف لايدخل على الحرف لاسيما اذا كانا لمعنى واحد[٨٦] والمعروف ان اللام وسوف يفيدان التوكيد[٨٧].

عمل (إنْ) الشرطية

بين ابن اياز وجه الاختلاف بين (إنْ) الشرطية وحرف الجر من حيث العمل. قال: ((إن قيل: حرف الجزم اضعف من حرف الجر، وحرف الجر لايعمل في شيئين، فكيف عملت إن في شيئين؟ قيل: الفرق بينهما الاقتضاء- فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين.عمل فيهما انتهى))[٨٨] فالملاحظ ان مصطلح (الاقتضاء) مصطلح نحوي يكون سبباً من اسباب العمل وهذا الامر لايقتصر على (إنْ) الشرطية، وانما كان سبباً من اسباب عمل كان واخواتها جاء في اسرار العربية: ((فإن قيل: فلم عملت هذه الافعال في شيئين؟ قيل: لانها عبارة عن الجمل لاعن المفردات، فلما اقتضت شيئين، وجب ان تعمل فيهما))[٨٩] ومن هنا.استطيع ان اسمي عامل الاقتضاء عاملاً معنوياً وهذا يشمل ايضاً عمل الحروف المشبهة بالفعل فلايمكن السكوت على (إن زيداً) و (لعل زيداً) لان المعنى غير مكتمل لذا أن هذه الحروف اقتضت الخبر فعملت فيه. كما هو الحال في (كان) واخواتها.

بناء اسماء الاشارة

ذكر ابن معطٍ في كتابه (الفصول) ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها بالحروف، وقال ابن إياز في شرحه: ((وتعليله بناءها لشبهها بالحروف غريب لم أرَ احداً ذكره غيره))[٩٠] اكثر النحاة قالوا بأن اسماء الاشارة بنيت لتضمنها معنى حرف الاشارة[٩١].

المفعول منه

رد ابن اياز على السيرافي عندما جعل لفظة (قومه) مفعولاً منه في قوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (الاعراف/١٥٥). قال ابن اياز: ((وهذا ضعيف جداً، لأنه يقتضي ان يسمى نحو قولك: نظرت الى زيد مفعولاً اليه، وانصرفت عن خالد مفعولاً عنه))[٩٢] فنرى ابن اياز يرد على كبار النحاة ومنهم السيرافي الذي عني بشرح كتاب سيبويه وهذا يدل على طول باعه في الدرس النحوي.

تمييز (كذا)

تمييز (كذا) منصوب عند البصريين ابداً[٩٣]، أما ابن اياز فيرى جواز الجر فيه وذلك من وجهين: ((احدهما: اجراء كذا مجرى كم الخبرية، والثاني: ان الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف المجموع، لا اسم الاشارة فقط والمحذور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الاشارة)) [٩٤] وفي هذا كان ابن اياز يلتقي مع الكوفيين[٩٥] والعائق من أن يأتي تمييزها مجروراً هو ان (ذا) مبني والمبني لانصيب له في الاضافة.

خاتمة البحث

بعد متابعة النشاط الذي قدمه ابن اياز في مجال الدرس النحوي تبين للبحث الاتي:

١- تبين للبحث ان منهج ابن اياز كان منهجاً بصرياً، وذلك لتأكيده على القياس، والبناء على الاكثر في كل قاعدة يذكرها.

٢- لم يكن ابن اياز نحوياً حسب وانما كان له باع في الصرف من خلال وقوفه على ظواهر الاتباع. والابدال. وحذف احد المثلين عند اجتماعهما، وزيادة الحروف.

٣- وقف على جوانب اساسية من اركان الجملة العربية، منها وقوفه على تقسيم الكلمة مستدلاً في تقسيمها على الدليل العقلي، راداً في ذلك على ابن معطٍ الذي شرح كتابه (الفصول الخمسين).

٤- تبين للبحث ان ابن اياز كانت له ثقافة في المنطق والفقه التي انعكست على بعض شواهده.

٥- مايؤخذ على هذا النحوي انه في اكثر من ظاهرة نحوية كان يقف عندها كان ناقلاً لآراء غيره، دون ان يثبت موقفه هو من المسألة فضلاً عن ذلك انه كان قليل الاستشهاد.

٦- تبين للبحث ان مصطلح (الاقتضاء) الذي استخدمه البصريون كان عاملاً من العوامل المعنوية.

٧- لم تكن (إلاّ) للاستثناء كما قال ابن اياز وانما جاءت للوصف ايضاً.

وفي الختام نسأل الله التوفيق، والسداد في القول والفعل انه سميع مجيب.

الهوامش

١- ينظر: بغية الوعاة، ٢٣٢.

٢- ينظر: كشف الظنون ص ٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩؛ والاعلام: ٢٣٤/٢.

٣- الفاتحة/ ٢.

٤- الاشباه والنظائر: ١٧/١.

٥- نفسه: ٢٧/١-٢٨.

٦- معاني القرآن: ١٥/١.

٧- المحتسب: ١١١/١.

٨- الاشباه والنظائر: ٧٠/١.

٩- نفسه: ٧٣/١.

١٠- كشف المشكل/ ٢٥٦-٢٥٧.

١١- قائله مجهول ينظر الهمع: ٢١٨/٢.

١٢- الاشباه والنظائر: ٨٩/١.

١٣- الهمع: ٢١٩/٢.

١٤- الخصائص: ٣١٧/١.

١٥- البقرة/ ٣٥.

١٦- ينظر: الاشباه والنظائر: ١٦٦/١.

١٧- ابو حيان الاندلسي: ١٩٥٩/٤-١٩٦٠.

١٨- ينظر: الارتشاف: ٨٣٣/٢ والهمع: ٥٣/١-٥٤.

١٩- المغني: ٢١٨/١.

٢٠- الاشباه والنظائر: ١٧٣/١-١٧٤.

٢١- ينظر: الهمع: ١/ ٥٣-٥٤.

٢٢- الاشباه والنظائر: ٢٤٣/١.

٢٣- شرح المفصل: ٤٢٣/١.

٢٤- ينظر: الاشباه والنظائر: ٣٠٦/١-٣١٩.

٢٥- نفسه: ٢١٨.

ولَيتَ صُبْحاً سَاءَنِي ضَوْءُهُ زَالَ، وأبْقَـــى لَيلَـــهُ الأ لْيَلا
يـــاذابـــلاً صَوَّحَ فَيْنَانَهُ، قَـد آنَ للـذّابـلِ أنْ يُخْتَـلى
حَـطَّ بِرَأسي يقَقاً أبْيَضاً، كأنّمـا حَـطّ بـــه مُنْصِـلا (٦٥)

وبالفعل يرى الشاعر – بسبب معاناته النفسية من هذا الضيف –أنّه لا فرق عنده بين ظهور شـيبةٍ في رأسه، أو سقوط سيف عليه، وذلك أنّه عدَّ مجيء الشيب ذُلاً ما من بعده ذل، إذ يقول:

وشَاعَتِ البَيضَاءُ في مفرقي، شَعشَعَةَ الصّبْـحِ وَرَاءَ الظّـلامْ
سيَّانِ عِنْدي أبـدَتْ شيبَـةٌ في الفَوْدِ أو طَبَّقَ عَضْبٌ حُسامْ
أَلْقَى بِذُلِّ الشَّيْبِ من بَعْدِها مَنْ كنـتُ ألقـاهُ بـدَلَّ الغُلامْ(٦٦)

وآن لنا أن نسأل: هل كان حزن الرضي كله من مجرد نزول الشيب ؟ أي هـل هـو بسـبب تحـول الشعرالأسود الى اللون الأبيض ؟ أم أنَّ هناك أسباباً أخرى تكمن خلف المعنى الظاهري، هي التـي جعلتـه يحزن بشدّة لتحوّل ذلك اللون ؟

وبالتاكيد ستكون الاجابة عن هذا السؤال، بأنّ هناك أسباباً أكثرأهمية من مجرد تحوّل اللون من الأسـود الى الأبيض، هي التي دفعت الشاعر الى ذلك الحزن العميق، وتلك الأسباب تتعلق بذهاب الشباب من جهـة، وابتعاد المرأة عن صاحب الشيب من جهة ثانية، وقرب الموت من جهة ثالثة.

وسنأتي على تفصيل هذه الأمور تباعاً، بوصفها المصادر الحقيقية التي دعت الشاعر الى تلك الأحزان، التي عبّر عنها، وابداها من خلال وصفه الشيب، او شكواه منه.

ففيما يتعلق بالشباب، رأى الشاعر ان مجرد تحول سواد الشعر الى البياض، معناه افتقاد الشـباب، وابتعاده عن صاحب الشيب، لذا فلا غرابة من البكاء عليه من لدن الشاعر، وابداء الحزن لفقـده، قيـل: إنّ ((أحسن أنماط الشعر المراثي والبكاء على الشباب)) (٦٧) لذا فقد قال الرضي، باكياً شبابه:

إمّا بَكَيْتُ على الشّباب، فإنّهُ قَد كانَ عَهـدي بالشّبـاب قَريبـا
لوْ كانَ يَرْجِعُ مَيِّتٌ بتفجّـعٍ وَجَوًى شَقَقتُ على الشّبابِ جيوبا (٦٨)

فهو لم يحزن هذا الحزن، ولم يبكِ هذا البكاء كله على شبابه، إلاّ لأنه عدّهُ ميتاً بحياة الشيب، ولو كان الحزن والبكاء يعيدان مَن مات، لَشقَّ الشاعر عليه الجيوب، ولكن تلك الأمنية مما لا سبيل الى تحقّقها، وبذلك ظلّ الرضي متألماً، ويطلق آهاته، وحسراته على ذلك الشباب الضائع، الذي طرده الشيب، ولـم يسـمح لـه بالعودة من جديد:

وَاهاً علـى عَهْـدِ الشّبابِ وَطيبِه، والغضِّ منْ وَرَقِ الشّبابِ النّاظِرِ
واهاً لَهُ مـا كـان غيـرَ دُجُنّـةٍ، قَلَصَتْ صُبَابَتُهـا كَظِـلِّ الطّائِرِ
سَبْعٌ وعُشْرُون اهتَصَرْنَ شَبيبَتي، وَأَلَنَّ عُـودي للزّمـانِ الكاسِرِ
كانَ المشيـبُ وراءَ ظِـلٍّ قالِصٍ لأخي الصّبا، وأمامَ عُمرٍ قاصرِ(٦٩)

ويُعلِّل الشريف كثرة بكائه على شبابه، بتغيّر العيش بعد ذهابه، فالناس يتغيّرون في نظر الشاعر بعد فقده شبابه، ولذلك يعلن الشاعر عن بقائه في حلقة الحزن على ضياع الشباب، وانه لن ينسى أيامه، اذا ما نسـي الاخرون، فيقول في ذلك:

سأبكـي للشّبـابِ بشـاردَاتٍ كَصَارِدَةِ السّهـامِ عَـنِ القِياسِ
يُعَلِّلُ شَـدوُها الطَّلَـحَ المُعَنّى إذا سَقَطَ العَصِيُّ مِـنَ النّعـاسِ

فَمَنْ يَكُ ناسيـاً عَهْـداً فإنّي ... لَعَهْدكَ ياشَبَـابي غَيـرُ نَـاسِ
وكنتُ عَليكَ مَعْ طمعي جَزُعاً، ... فكَيفَ يكُونُ وَجدي بعدَ يأسـي
لَضَاعَ بُكاءُ مَنْ يَبكيكَ شجواً ... ضَيَاعَ الدّمعِ بالطّلَل الطّمـاسِ
ولو أجْدَى البُكاءُ على نَوَارٍ ... لأعْيَا الدّمْعُ عَينَ أبي فـرَاسِ
فإنّ العَيشَ بَعدكَ غيرُ عَيْشٍ، ... وإنّ الناسَ بَعْدَكَ غيرُ ناسِ(٧٠)

اذن، كان هاجس الحزن الاول الناجم عن الشيب، متعلقاً بذهاب الشباب، واستحالة عودته، اما بالنسبة لهاجس الحزن الثاني، فكان مرتبطاً بابتعاد المرأة عن الشاعر، وتنكّرها له، بمجرد أن ترى شيبة في رأسـه، لذا فقد شكّل ذلك الابتعاد حزناً كبيراً للشاعر، على الرغم من عفته المعروفة، ومن المفهوم ((أنّ مـا يـوفر للصورة قدرتها على التأثير أو كفايتها ليس هو وضوحها كصورة، وإنّما هو طبيعتها كحدث فكري مرتبط أو متعلق بالاحساس))(٧١)، والمرأة جزء لا يتجزّأ من الرجل، ويبقى الأخير بحاجة لها، فمجرد عدم نظرتها الى صاحب الشيب، فأنّ ذلك الموقف يشكّل ألماً كبيراً له، وإنْ لم يقصد صاحب الشيب أيّ أمرٍ سيء من خـلال رغبته في اهتمام المرأة به، وذلك هو حال الرضي عندما شاب شعره، فقد شعر بإحساس مأساوي جرّاء ذلك، وعبّر عن ذلك الاحساس بحزن شديد في شعره الذي تحدّث فيه عن الشيب، ومساوئه، تلك المسـاوئ التـي كان من أشدها، أنّ النساء عَددنَ الشيب من شرّ ذنوبه، لذا نراه يُصرّح بأنّ لقاءه من مشيبه أصعب بكثير من لقائه من عدوّه، وذلك في قوله متحسّراً:

ما لِقائي من عَدُوّي ... كلِقائي منَ مشيبِ
مُوقِدٍ ناراً أضاءَتْ ... فوق فَوْدَيَّ عُيُوبي
وبَياضٍ هوَ عِندَ الـ ... ـبيضِ من شَرِّ ذُنُوبي (٧٢)

وهو لا يقول ذلك، إلاّ لأنه يعلم تَماماً أن المرأة تهوى الشباب، وتهوى صاحبه، فالحب اذن، يكـون في زمن التصابي، فما أن يبدأ الشيب بالتوافد، حتى تبتعد المرأة عن صاحبه:

دَوَامُ الهَوَى في ضَمَانِ الشّبابِ ... وما الحُبُّ إلاّزَمَانُ التّصابـي
أحينَ فَشَا الشيبُ في شَعـرِه، ... وكَتَّـمَ أوْضاحَهُ بالخضَـابِ
تـرُوعيـنَ أوقاتَهُ بالصدُودِ، ... وترميـنَ أيّامَـهُ بالسِّبـابِ
تخطّـى المشيـبُ الى رأسه، ... وقد كان أعلى قبابِ الشّبـابِ
كـذاكَ الريـاحُ اذا استلأمَتْ ... تَقَصّفَ أعلى الغُصُونِ الرِّطابِ
مَشيبٌ كما استُلّ صَدْرُ الحُسَا ... مِ، لمْ يَرْوَ مِنْ لبثِهِ في القِرَابِ
نُضِي، فاستباحَ حِمَى المُلهياتِ، ... وَرَاعَ الغَوَانـي بظُفْـرٍ ونَابِ
وألـوَى بـجِـدّةِ أيّـامِه، ... فأصْبَحَ مَقْذًى لعَينِ الكَعَابِ (٧٣)

ومن الملاحظ في هذا النص، أنّ الشاعر يلجأ – في بث حزنه من ابتعاد المرأة عنه حين مشـيبه – الى اسلوب (الاحتجاج)، وهو ((أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشـهاد علـى الأول والحجة على صحته)) (٧٤)، أي أنّه ((يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له)) (٧٥)،وذلك واضح في قول الشاعر مدافعاً عن شيبه أمام المرأة التي رغبت عنه بسبب ذلك الشيب:

تَخطّى المشيبُ الى رأسِه، ... وقد كان أعلى قِبَابِ الشّبـابِ
كذاك الرّياحُ اذا اسـتلأمَتْ ... تَقَصّفَ أعلى الغُصُونِ الرّطابِ (٧٦)

المصادر

ابن الانباري (ت٥٧٧هـ) اسرار العربية، دراسة وتحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

ابن الانباري (ت٥٧٧هـ) الانصاف في مسائل الخلاف ومعه الانتصاف من الانصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، مصر، ط٤، ١٩٦١.

ابن جني (٣٩٢). الخصائص، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

ابن جني (٣٩٢هـ). سر صناعة الاعراب، تحقيق، محمد حسن محمد اسماعيل واحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

ابن جني (٣٩٢). اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، النجف الاشرف، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

ابن جني (٣٩٢). المحتسب، دراسة وتحقيق، محمد عبد الباقي عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

ابن فلاح (ت٦٨٠هـ)، المغني في النحو، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، ط١، بغداد، ١٩٩٩م.

ابن هشام (ت٧٦١هـ)، شرح اللمحة البدرية، تحقيق: د. هادي نهر، بغداد، ١٩٧٧م.

ابن هشام (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، قدم له حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له ووضع حواشيه د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

الأزهري (ت٩٠٥هـ)، شرح التصريح، تحقيق، محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

الاندلسي (٧٤٥هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الاندلسي (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، اعداد ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

حيدرة ابو الحسن علي (ت٥٩٩هـ)، كشف المشكل، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.

خليفة حاجي، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة عن نسخة الاصل، استانبول.

الرضي (ت٦٨٦هـ) شرح كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

الرّماني (ت٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

سيبويه (ت١٨٠هـ) الكتاب، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ، وكذلك تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

السيوطي (ت٩١١هـ)، الاشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣.

السيوطي (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت)..

السيوطي (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ.

الفراء (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، قدم له وعلق عليه ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢.

الوراق (ت٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.